

مراكش - اللجنة الاستشارية الحكومية: مناقشات تفادي انتهاك نظام اسم النطاق ونطاق dot Amazon
الثلاثاء، 25 يونيو، 2019 - من الساعة 08:30 ص إلى الساعة 10:15 ص بتوقيت غرب أوروبا
ICANN65 | مراكش، المغرب

كاثرين بوير بولست: حسناً. صباح الخير، أعتقد بأننا سوف نباشر بدء الجلسة بخصوص انتهاك نظام اسم النطاق، لذا تفضلوا بالجلوس في مقاعدكم. فنحن على وشك مباشرة مهامنا. لذا، سنخبركم قليلاً بشأن تفادي انتهاك نظام اسم النطاق وهو موضوع يطرح كثيراً في ICANN وكان مصدر للكثير من المناقشات على مر السنوات. الشريحة التالية من فضلك. بالأساس، ما أردنا القيام به في الساعة المقبلة هو أن نطلعكم على مستجدات موقفنا وسنقوم بهذا من خلال محاولة الرد على 5 أسئلة. أولاً، ما هو انتهاك نظام اسم النطاق. ولماذا يجب أن نهتم به. وبصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية، لماذا هو مهم لنا؟

سنلقي نظرة سريعة على سياسات ICANN السارية ويسعدني أن يكون معنا جيمي هيدلوند وبريان شيلينغ الذي طرح علينا المستجدات وما يجري في الوقت الراهن فيما يتعلق بتفادي انتهاك نظام اسم النطاق. وبعد ذلك، سوف نلقي نظرة سريعة على ما قد يلزم أيضاً. وما يمكن القيام به أيضاً لتحسين تفادي انتهاك نظام اسم النطاق وما يمكن أن يكون دور مؤسسة ICANN في المجتمع ومتى يمكن أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية بعدها بدعم هذه المناقشة ومساعدتنا جميعاً في التعامل بصورة جيدة مع تفادي انتهاك نظام اسم النطاق. لذا، أولاً، دعونا نلق نظرة على ما نعنيه بانتهاك نظام اسم النطاق ولهذا، سأترك الكلمة إلى زميلي كريس.

كريس: أحد النقاط الرئيسية هنا هي ما هو تعريف انتهاك نظام اسم النطاق. وهناك عدد من النقاط التي لدينا تعليمات وإرشادات تكميلية حول ما هو انتهاك نظام اسم النطاق. لذا، فأحد النقاط الأولى من مؤسسة ICANN كان تقرير حول برنامج تفاصيل البرنامج الجديد [غير مسموع] انتهاك نظام اسم النطاق. والتعريف الذي كان موجوداً عند استخدام نشاط غير مطلوب أو مقنع بصورة مخادعة عن قصد للاستفادة من نظام اسم النطاق أو إجراءات أسماء النطاقات. وتم استخدام هذا لتقديم الإرشادات لمراجعة المنافسة وثقة

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

المستهلك وخيار المستهلك في التقرير النهائي، كما تعرفون، كان هناك إجماع بشأن ما هو انتهاك نظام اسم النطاق والمخالفات الأمنية في نظام اسم النطاق وهذه البنية التحتية. وسأقول أن مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك تضمنت الكثير من التوصيات. لكن بعض هذه التوصيات رئيسية للتقدم بطرق فعالة لمواجهة انتهاك نظام اسم النطاق. كذلك، في إجراءات حماية اللجنة الاستشارية الحكومية والنصائح، أعتقد أن أول مرة ذكرنا هذا كانت في 2010، إلا أننا كانت لدينا بعدها نسخة رابط لكم لبيان بكيين في 2013. وأنا أقرأ القسم التالي بالكامل إلا أنه مركز والأنشطة الإجرامية والأمن، ومن ثم، التصيد والبرمجيات الخبيثة ومن ثم، مشاركة الطبيعة الإجرامية وراء انتهاك نظام اسم النطاق والأضرار التي قد تتسبب فيها.

كاثرين بوير بولست:

شكراً جزيلاً لك، كريس. لذا، نجد أنفسنا في موقف مثير. مرة أخرى، نحن نختبر حدود ما يعنيه تحمل المسؤولية عن بنية تحتية. هل نتحمل المسؤولية عن المهمة الفنية... بصفتنا مجتمع ICANN وهذا يتضح قليلاً في حقيقة أن هناك مراجع إلى انتهاك نظام اسم النطاق في العقود. لذا، توجد حاجة لوجود جهة اتصال للانتهاك على سبيل المثال، تكون متاحة حتى لاستخدامها كجزء من نظام WHOIS، عندما كان متاحاً، الذي يحتاجه كل مشترك لوجود جهة اتصال انتهاك. لذا، فهناك بعض المتطلبات الفنية بشأن السجلات لإجراء فحوص تقنية للانتهاك الذي يمكن أن يحدث في مساحتهم، بالرغم من أننا ليس لدينا في أي مكان تعريف محدد لما نقصده عند الحديث عن الانتهاك ونجد تعريفات متعددة عبر التقارير ووثائق السياسة التي تتراوح من انتهاك البنية التحتية في حد ذاتها، لذا، البرمجيات الضارة والتصيد التي تقوم بنوع من الانتهاك متعلق أكثر بالمحتوى.

لذا، نجد أنفسنا بالفعل في نقطة مهمة، لأننا نناقش هذا الموضوع لفترة لكن ليس هناك اتفاق بعد في المجتمع لمدى أو ما هو التعريف الدقيق للانتهاك. والآن، قبل أن نتطرق للسياسة الموجودة بالفعل وراء ما هو معروض الآن. نريد أن نقدم لكم تحديثاً محدوداً من الميدان إذا كنا سننتقل إلى الشريحة التالية حول لماذا يجب أن نهتم نحن بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية بهذه المسألة. ويتعلق هذا باعتبارات الأمن الإلكتروني الأساسية. فكيف نحافظ على بنية تحتية نظيفة ونوضح لكم قليلاً تأثير انتهاك نظام اسم النطاق؟

وأسترك الكلمة إلى زميلي، جابي، الذي سيقدم لك بعض الرؤى بشأن الأعمال اليومية لضابط الشرطة الذي يكافح انتهاك نظام اسم النطاق في الميدان.

غابرييل أندروز:

مرحبًا أيها الزملاء. كذلك أنا كنت ضابط شرطة بسيط. ولا أفهم بالفعل السياسات بالإضافة إلى زملائي هنا، لكنني أتمنى أن أتمكن من تقديم بعض سياقات العالم الفعلي لما نراه في الشوارع وقد يكون مفيدًا، ويمكن أن يصبح هذا أقل من مجرد مصطلح أكاديمي. وربما شيء ما أكثر واقعية قليلاً لنا جميعًا. لذا، لدي مثالان. أريد الحديث عن انتهاك نظام اسم النطاق ومساحة شبكة البوتنت، وأيضًا إذا كانت لدينا مساحة مفاوضات تجارية، لذا، عندما نتحدث أولاً عن شبكة البوتنت البسيطة لديكم، وربما سمعتم المصطلح قبل ذلك. وكل الأمر مجموعة من الآلات التي يتحكم بها شخص سيء. لكن السؤال هو كيف؟

هناك دائمًا خادم قيادة وتحمل تصل بأي أي شخص سيء يستخدم للتحكم بكافة الآلات المختلفة المصابة هناك. ويمكن أن يتضمن جهاز الكمبيوتر الخاص بك في المنزل إذا كان مصابًا. فكيف يصل جهاز الكمبيوتر الخاص بك إلى خادم القيام والتحكم هذا؟ في حالة الألعاب على ZEUS، هذه تكنولوجيا خدمات بنكية، وأداة بوتنت تدخل هناك وتنتظر ك ربما لسنوات حتى تقوم بتسجيل الدخول إلى حسابك البنكي، ومن ثم، يسرق بياناتك وكلمات المرور. وفي هذه الحالة، لم يكن عنوان بروتوكول الإنترنت التي وصل من خلاله البرمجيات الضارة لك، بل أن هذا قد وظف نظام اسم النطاق.

تفضل وانقر. هذه سلسلة من استعلامات نظام اسم النطاق صادرة عن برمجيات ضارة موجودة على الآلة في المنزل. ويمكنك أن ترى مظلاً باللون الأحمر المحدد الموحد لمصادر المعلومات الذي تواصل معه وهذه مجموعة من السلاسل العشوائية للخصائص في النطاق. لم يتم تسجيل هذه النطاقات المختلفة بالضرورة ولكن البرنامج الضار سيستخدم طابع زمني على جهاز الكمبيوتر والشخص السيء الذي كتبه يعرف لأي وقت بدء في المستقبل ما الذي سيرسله النطاق، لذا، فعليه الانتظار فقط حتى يرغب في إصدار التعليمات إلى برنامج البوتنت. وتسجيل النطاق لمرة واحدة، والانتظار حتى يتصل به الجميع. استخدام لمرة واحدة فحسب.

لذا، ففي هذه الحالة، هذا ما تستخدمه النطاقات قبل ذلك بوضوح. وهذه آلية ذكية لتجنب فحص سلطات إنفاذ القانون. من الصعب بالنسبة لنا أن نتوقع بالفعل ما سيكون الأمر وقد كان القطاع الخاص من بدأ فتح هذا وسمح لنا بوقع النطاقات خلال السنة أشهر القادمة وترك سلطات إنفاذ القانون تسجلها جميعًا. والحالة التالية هي أنني أعتقد شيء أريد منا بالفعل إدراكه لكن رسائل البريد الإلكتروني التجارية تشكل نظامًا يسمى بخلاف ذلك BEC وهو مخطط قوي يتضمن أكبر قدر من الاحتيال في العالم اليوم. وأعتقد أننا جميعًا متفقون معك لأي واحد قد يكون غير معتاد على ذلك، حيث أريد التأكد من كل ما هو مطروح عبر البريد الإلكتروني. وما يحدث عادةً هو أن ينتحل الشخص السيء شخصية المدير التنفيذي أو شخص آخر لديه سلطة ويرسل رسائل البريد الإلكتروني إلى الزملاء الذين لديهم صلاحية إرسال التحويلات البنكية أو إرسال المال. وسيعتمدون على حسن نية الموظف ورغبته في القيام بالأمر الصائب وتنفيذ عمله بأسرع ما يمكن وبسيئون استخدام هذا. الكثير في هذا المثال يمثل تصيد واحتيال عبر BEC، لأن لدينا تصريح من الشركة باستخدام هذا لتوضيح ما حدث هنا.

لذا، لن تلاحظوا في حياتكم اليومية أبدًا عندما تستلمون رسالة بريد إلكتروني من مديركم أو المدير التنفيذي باسم نطاق به تغيير طفيف للغاية. فيجب أن تكون fly jet edge إلا أن الشخص السيء أرسل رسالة باسم نطاق fly IET edge. وهذا أسلوب شائع للغاية يستخدمه الأشخاص السيئون. لذا، فتغيير حرف واحد ودعونا نكن صريحين في أننا تصلنا العديد من رسائل البريد الإلكتروني وعند الرد بسرعة لا نستغرق وقتًا في التوقف والنظر في العناوين. وهذا ما يتم استغلاله. فذلك يتم استغلاله اليوم لتحقيق 12 ونصف مليار دولار من الخسائر العالمية حتى تاريخه وهو ما سأطرق إليه مرة أخرى. تفضل.

يمكننا أن نرى هنا أن عنوان بروتوكول الإنترنت الذي يذهب إليه بالطبع fly IET edge سيكون مختلفًا تمامًا عن jet edge ويمن أن تكون هناك بعض التغييرات الأخرى الشائعة مثل RN لتحل محل M، حظًا طيبًا، أو حرف I الكبير مقابل L أو 1 وكتابة هذا، ولا يمكنني تذكر أي منها. وهذا منتشر فحسب. فكل ساعة من كل يوم، توجد رسائل بريد إلكتروني صادرة. وأحد الأمور التي تعلمتها مع التقدم. هذا هو المرفق. ويمكننا تركه والنظر فيه. ولدي فقط هذا المرفق لأن هذا ما هو مدرج في jet edge.

وهناك شركات طيران تجاري وكان المخطط إقناعك بأنهم يدفعون لفترة 12 شهرًا. وهذا يختلف حسب قطاع العمل. فهم يتناولون واحدة كل مرة ويتقنون الأساليب ذات الصلة. كما أنهم يستهدفون الشركات المنتشرة والعقارات التي يقدم الخدمات المشتركة لها ويقاطع مدخرات الحياة للزملاء الذين يفكرون في سداد دفعة لمنازلهم. وهم يستهدفون الجميع. وقطاع تلو الآخر. تفضل.

لقد ذكرت أن ذلك يقدر بحوالي 12 ونصف مليار دولار. وقد بدأنا نتبع ذلك فحسب في أكتوبر 2013 والأرقام تتزايد باستمرار. فهذا نظام يتقدم وتوجد مقالات إخبارية عنه في الشرائح القليلة التالية. كما يمكنكم النقر حتى آخر واحدة وهي باللغة الفرنسية. IC3 هي الآلية المستخدمة لتجميع الشكاوى بشأن هذا وهي آلية احتيال عبر الإنترنت يستخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالية. ويقصد بها فقط أخذ الشكاوى من الأمريكيين، إلا أن هذه هي الشريحة الأخيرة، ولكن هذا نظام منتشر للغاية نجمع من خلاله الشكاوى من الزملاء في 131 دولة مختلفة ومرة أخرى 12.5 مليار منذ 2013. ويتعامل هذا ليس فحسب مع انتشار النظام بسبب بأس الضحايا. وهم يعرفون أن مكتب التحقيقات الفيدرالية لا يمكنه التحقيق في كافة الدول الأخرى، ويبلغون ذلك على أي حال بسبب الضرر. فهم يحتاجون المساعدة. لذا، فهذا ما يعنيه إساءة الاستعمال بالنسبة لي. وإذا كنت تتحدث إلى الزملاء الذين تعرف أن لديهم مدخرات مسروقة أو هذه المؤسسات الخيرية تختفي لأنهم فقدوا كل شيء، فهذه عواقب العالم الفعلي وشكرًا لك على وقتك.

كاثرين بوير بولست:

شكرًا لك جابي. شكرًا جزيلاً، فقد كان هذا مفيدًا بالفعل. لوضعه في سياقه قليلاً. لذا، لدينا بعض الأفكار الآن حول سبب أننا نهتم، وبالطبع، إدراج هذه المشكلة لتحسين منع انتهاك نظام اسم النطاق ليست بالضرورة الوحيدة في هذا النطاق. ويتمثل النقاش الذي يجب أن نجريه هنا في ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه ICANN والمجتمع في منع حالات الاحتيال هذه لأنه بينما يقوم جابي بعمل رائع، فهو يصل هناك بمجرد نجاح المجرمين وعادة، نقلل الجرائم من خلال المنع. فهذا المنع يجب أن يحدث من جانب الشركة التي يتم الاحتيال عليها أو في طرق شبكات البوتنت وجانب المستخدمين الذين عليهم تفعيل إجراءات أمنية مناسبة، لكننا يجب أن نطرح أيضًا السؤال حول ما يمكن لهذا المجتمع

المساهمة به من جانبه لتحسين منع هذه الأمور. لذا، ففي حالة تسجيل شخص ما 10,000 مجموعة منشأة بعشوائية تامة من السلاسل، تعرفون أن السؤال قد يكون نفسه، لماذا سيقوم أي شخص بهذا، وما هو الغرض المشروع الذي قد يكون وراء هذا، وهذه أحد الحالات التي يمكننا كمجتمع إلقاء نظرة أقرب عليها.

هذا بالفعل رابط قريب لما يحدث مع نظام WHOIS. لذا، سيكون لدينا جميعًا مناقشة مخصصة حول هذا صباح يوم غد، بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية، إلا أنكم جميعًا تدركون أن هناك عملية وضع سياسات جارية وكيف يمكن منح الوصول إلى بيانات المشتركين التي يقدموها عند تسجيل اسم نطاق. وقد كان هذا متاحًا في المعتاد إلا أنه لم يعد كذلك لجزء كبير من بيانات نظام WHOIS نظرًا للمخاوف بشأن حماية البيانات. وكان هناك عدد من المشاركين الذين يكافحون الانتهاك بالأساس، استنادًا إلى الروابط مع مساعدة تحليل نظام WHOIS، حيث تكون معلومات نظام WHOIS خلف الموقع الإلكتروني على سبيل المثال، إذا كنتم تأخذون مثال جابي بشأن اسم نطاق شركة الطيران، إذا كانت هناك احتمالية للتحقق من الشخص وراء اسم النطاق هذا، وإذا كانت المعلومات متاحة، يصبح أصعب بالنسبة لأي شركة أن ينتهك أي شخص سيء اسم شركة مماثل السم الشرك نظرًا لوجود آلية مساءلة يمكن استخدامها، وعند استبعاد هذه المساءلة، يمكن تحويل المسؤولية إلى أي مكان آخر، وربما لم يقدّم المشاركون الآن بالكثير، كما أن جانب المنع مجبر بالأساس على القيام بالمزيد لأن الجهات الخارجية التي تساعدنا على تفادي الانتهاك قبل ذلك ليس لديها وصول إلى هذه الموارد بعد الآن، ونبدأ في رؤية آثار هذا.

لتسليط الضوء فقط على تطورات سياسات نظام WHOIS التي نرى أنها توجز الموقف أيضًا، عندما يتعلق الأمر بتفادي انتهاك نظام اسم النطاق وهو ما يجبرنا على إعادة التفكير في الطرق التي يمكننا بها منع انتهاك نظام اسم النطاق.

أحد الأفكار عند النظر بالصورة العكسية أو إجراء بحث محوري، يمكنكم التفكير في هذا المثال. فإذا رأيت fly IET edge وأرى أن هذا النطاق مسجل، فهذا أسلوب تحقيق مفيد

غابرييل أندروز:

لغاية، للعودة وقول، حسنًا، لقد ذهب إلى عنوان بروتوكول الإنترنت. وما هو أو النطاقات الأخرى التي تم تسجيلها المرتبطة ببروتوكول الإنترنت هذا، لأن فرص أن أرى 5 أو عشرة أو 2 لحروف متشابهة لضحايا محتملين وإن أمكني القيام بهذا بسرعة، ربما أمنع مئات الآلاف أو ملايين الدولارات من الخسائر التي ستحدث في الأيام المقبلة.

للإضافة، إذا لم يكن ممكنًا، عليكم الوقوف هنا والانتظار حتى تقدم لك الشركة التي تم تسجيل الأسماء المشابه لها تقارير الأموال التي فقدها وهذا بالطبع ليس الوضع المثالي. لذا، بقول هذا، يسعدنا أن يكون لدينا الزملاء من مؤسسة ICANN هنا لإخبارنا قليلاً عن موقفنا مع سياسات ICANN وعلى وجه التحديد، موقفنا مع عمليات المراجعة الحالية الجارية للتحقق مما يحدث والامتثال التعاقدية وإجراءات حماية المستهلك داخل ICANN.

كاثرين بوير بولست:

شكرًا لك، كاثرين. أنا جامي هيدلون، رئيس قسم الامتثال التعاقدية وإجراءات حماية المستهلك في ICANN ويسعدني التواجد هنا. هذه مناقشة في وقتها المناسب فهناك الكثير من الحديث مؤخرًا حول انتهاك نظام اسم النطاق بالرغم من أنها مشكلة ترجع إلى فترة طويلة ويمكنكم الرجوع إليها أو رابطكم إلى نظام WHOIS لأن هناك في بعض الحالات أوجه تشابه بين انتهاك نظام اسم النطاق ونظام WHOIS مثلما كان قبل ذلك العملية المعجلة لوضع السياسات وكذلك القانون العام لحماية البيانات، ولم يكن هناك سياسة التوافق في الآراء للمجتمع بصورة عامة بشأن نظام WHOIS. لذا، كانت هناك سياسات فردية أو أحكام تعاقدية لا يوجد لها سياسة شاملة وهذا صحيح في نظام WHOIS بالرغم من حقيقة أن كل من اللجنة الاستشارية الحكومية وكذلك اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين وجهات أخرى حددت انتهاك نظام اسم النطاق لفترة كمسكلة يجب أن يتعامل معها المجتمع.

جامي هيدلون:

لذا، فما سنقوم به، أولاً، بريان، وهو رئيس إجراءات الحماية للعملاء وهي مختلفة عن الامتثال، سيتحدث عن بعض جهوده لإجراء مناقشة على مستوى المجتمع بالتحديد

وبخصوص انتهاك نظام اسم النطاق، وبعدها سأحدث عن بعض الأمور الجارية في العقود وبعدها عمليات التدقيق ثم سيسعدنا استقبال الأسئلة.

شكرًا لكِ جامي. يسعدني أن أكون هنا مرة أخرى.

بريان شيلر:

(لغة أجنبية).

تسهيل مناقشات المجتمع بشأن انتهاك نظام اسم النطاق. وقد بدأنا هذا في سبتمبر 2017 مع ندوة عبر الويب على مستوى المجتمع حيث نشرنا بالفعل موجزًا لإجراءات الحماية القائمة في لوائح ICANN والعقود التي تطلب تعليقات في نفس الوقت بشأن القانون العام لحماية البيانات ونظام WHOIS وقد أخذ هذا الكثير من الاهتمام. ويحاول جامي تابعة لومي على الانضمام إلى ICANN وربط القانون العام لحماية البيانات ونظام WHOIS لكني لا أرى بعد أن هذا يحدث.

بريان شيلر:

للأسف، كان هناك الكثير من الطاقة والوقت الجهود الموجه لتبرير المجموعة في كل مكان، لذا، فخلال هذا الإطار الزمني، فقد بدأنا في إجراء بعض المناقشات حول سبل الحماية، ولدي بضعة ندوات عبر الويب مع بعض مجموعات منظمات الدعم واللجان الاستشارية الأخرى بناءً على الدعوة. كذلك، تم إلقاء نظرة على بعض شكاوى الانتهاك التي ظهرت في الامتثال في ICANN للوقوف على ما إذا كانت هناك أية معلومات قد يمكن استخلاصها للمناقشات المستقبلية أو لتقديم بعض الحقائق إلى المجتمع لأي وضع سياسات محتمل. والشريحة التالية، من فضلك.

بالعودة إلى سبتمبر 2017، بدأنا طرح بعض الأسئلة على المجتمع، فضلاً عن التواصل نوعًا ما مع السياسات داخل ICANN بخصوص انتهاك نظام اسم النطاق. لذا، فهذا نوع من الأسئلة البسيطة، والرد هو لا توجد أية سياسات. ونحن كما تعرفون، أشارت كاثرين

إلى أن هناك تعريف متغير لما هو انتهاك نظام اسم النطاق، ولذا، فلا تزال هذه الاسئلة قائمة. وهناك أيضًا كما تعرفون، بينما يمكنكم أن تروا هنا بعض نقاط التدابير الاختيارية مثل إطار العمل الأمني الذي شاركت اللجنة الاستشارية الحكومية في المساعدة على نشره، ومع مشغلي السجل، ولكن الشريحة التالية من فضلك.

مع ذلك، أعتقد أننا حصلنا على بعض الزخم بدءًا من وقت سابق هذه السنة، كانت لدينا بعضها في مناقشات التنسيق من أعضاء اللجان الاستشارية ومنظمات الدعم نحو جلسة مجتمعية في مونتريال في اجتماع ICANN 66. وكان لدينا مناقشات جيدة في قمة قسم النطاقات العالمية في بانكوك مع عدد كبير من الأطراف المتعاقدة حيث كنا نرى نوعًا ما أن عملية وضع السياسات مطروحة في بانكوك. وكان هناك بعض المناقشات المباشرة حول هذا. فكيف يمكن أن تبدو عملية وضع سياسات بشأن انتهاك نظام اسم النطاق، أو هل هناك ربما آليات أخرى يمكن أن تساعد في تسهيل تفادي انتهاك نظام اسم النطاق داخل مجتمع ICANN، وهل هناك فجوات أو أمور سيحتاج قسم الامتثال في ICANN لتتبعها بالفعل، هذا هو السؤال النهائي. ومشاكل انتهاك نظام اسم النطاق النظامية. ولينا عدد من الأطراف المتعاقدة الذين لديهم برامج انتهاك تفاعلية. كما أننا نتحدث عن كيف يمكنهم تعليم بقية المجتمع قليلاً أو ما الذي يقومون به بخصوص انتهاك العنوان.

كذلك، بعض المناقشات حول ربما ما هي الأدلة السلبية أو الأدلة التجريبية للمبلغين أو المصادر لتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة حول القدرة على الاستجابة لشكاوى انتهاك نظام اسم النطاق وقد شاركت أيضًا خارج مجتمع ICANN قليلاً في ذلك، كما أعرف عدد من الزملاء قاموا بذلك. وهناك مشروع الإنترنت والاختصاص القضائي، وهناك بعض المناقشات الجيدة والتي يمكن تفصيلها إلى 3 موضوعات مختلفة. البيانات والاختصاص القضائي، لذا، تعرفون الوصول عبر الحدود إلى المعلومات الرقمية، مثل سجلات البريد الإلكتروني أو معلومات المشترك لشخص ما كما تعرفون.

بعد ذلك، الجزء الثاني حول المحتوى والاختصاص القضائي والجزء الثالث الذي شاركنا فيه حول النطاقات والاختصاص القضائي والنظر في أنواع الانتهاك التي تركز بالفعل على ما هي التدابير الاختيارية المتاحة هناك. مع ذلك، فالجزء الأول كان بدء النظر في نوع من هل هناك منظومة شاملة يمكن أن يتعلق بشكاوى الانتهاك، لكن مرة أخرى كما

تعرفون، هذا حوار يحدث خارج مجتمع ICANN، لذا، بالنسبة لأي شيء تجري مناقشته ضمن مشروع الإنترنت والاختصاص القضائي أو أي جهات أخرى خارجية، سيحتاج شخص ما من المجتمع إلى طرح هذا في المنظومة من أجل مناقشته داخل المجتمع. لكني أعتقد أن هناك بعض التقدم المحتمل للجلسة المجتمعية في مونتريال، وسنرحب بأي مساهمات ومناقشات في هذا الصدد.

جامي هيدلوندا:

شكرًا لك، بريان. من منظور الامتثال التعاقدية، أحد التعليقات العامة هو، ويؤكد هذا البيانات التي نراها من نظام DARR الذي يديره مكتب المدير الفني المسؤول، ولكن هناك كما تعرفون أغلبية السجلات وأمناء السجل يقومون بهذا ويوسعون بعض الجهود وتفادي انتهاك نظام اسم النطاق على الأقل التعريف الحالي الوارد في المواصفة 11، 3 ب من اتفاقية السجل. ويتم ارتكاب أغلبية حالات الانتهاك من مجموعة محدودة من الأطراف المتعاقدة، وعادةً ما تكون بالفعل أطراف متعاقدة لا تظهر في ICANN. ومن لا يشارك في مناقشات السياسات. ومن يمكن أن يصعب التواصل معه، ولذا، من منظور الامتثال التعاقدية، ما الذي سيساعدنا أكثر هو الأدوات التي تسمح لنا بتتبع هؤلاء، والمناقشات في بانكوك التي أشار إليها بريان هي أنه يبدو أن كثير من السجلات لا يقومون فحسب بالأمر المناسب ويسجلون، بل يقومون بالأمر المناسب لكنهم يفهمون السمعة التي يتعاملون معها نتيجة لهذا النوع من التفاح القليل الفاسد، وعددها يظهر في الإعلانات التي أنا متأكد أنكم ترون بعض الحوافز، التي يستخدمونها الآن مع أمناء السجل لمحاولة الحد من انتهاك نظام اسم النطاق.

لذا، فقد أطلقنا مؤخرًا عملية التدقيق الأولى لدينا التي ركزت بصورة خاصة على انتهاك البنية الأساسية في نظام اسم النطاق. وقد بدأ هذا في نهاية شهر نوفمبر. وسيتم الانتهاء منه الآن. وقد كانت الطريقة التي نقوم بها بعمليات التدقيق في الماضي أن نأخذ عددًا من الأطراف المتعاقدة ونراجعها في الامتثال مع كامل العقد مرة على أقصى تقدير كل 3 سنوات. وما قمنا به في هذا الوقت أننا دققنا افتراضياً كافة السجلات ونظرنا في التزامات انتهاك نظام اسم النطاق وكيف كانت متوافقة مع هذا. وكما يعرف العديد منكم، ففي الاتفاق الأساسي لاتفاقية نطاق gTLD الجديد، هناك التزام واحد رئيسي بخصوص

انتهاك نظام اسم النطاق وارد في المواصفة 11، 3 ب، والذي يتطلب من السجلات مسح مناطقها لمراقبة انتهاك نظام اسم النطاق، والحفاظ على تقارير بهذا، وبعدها إدراج أي تقارير لأي إجراء قد تتخذه.

كان هذا النص مقتبساً مباشرة من نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. ومرة أخرى، لم يأتي من أي مناقشات سياسات في المجتمع أو أي شيء آخر. فقد قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية النصيحة التي أعتقد أنكم عرضتم سابقاً في بكين، وهي تسري على كل نطاقات gTLD الجديدة تقريباً وتقريباً كل نطاقات المستوى الأعلى العام. كذلك، يوجد حكم مماثل في العديد من الاتفاقيات فيما يتعلق بنطاقات المستوى الأعلى القديمة. وبينما ندرجها في عملية التدقيق، فقد رفض بعضها المشاركة مع ملاحظة أنها لم يكن عليها التزام بالقيام بهذا. وليس هذا المقصود من أنها لا تقوم بأي شيء ضد انتهاك نظام اسم النطاق، أنهم لا يقومون بأي شيء ضد انتهاك نظام اسم النطاق، يمكن للائتمان تسجيله ويكون تمييزاً مهماً. لذا، فقط بسرعة بشأن التدقيق نفسه. فقد كان أساس ذلك أننا طلبنا سجلات الصناعات الترفيهية لتقديم تقرير بالتهديدات الأمني تم تجميعه لفترة زمنية، سنشير عادةً إلى النطاقات المخالفة التي تم تحديدها ويتم تقييدها هذه مرة أخرى بما هو موجود في المواصفة 11، 3 ب، لذا، فالتصيد والبرمجيات الضارة وشبكات السيطرة والتحكم، ويمكن أن يقولوا لهذه الفترة الزمنية أننا كانت لدينا هذه النطاقات، أو مع ذلك، أنه لا يوجد تنسيق مطلوب لكنهم سيفقدون أي معلومات مهما تكن في التقرير حول هذه الفترة الزمنية. بعد ذلك، دعنا DARR وقوائم الحظر للمواقع المشبوهة التي تتضمن نظر DARR في نفس الفترة الزمنية ومعرفة ما تم تغطيته وأسماء النطاق التي يمكن تغطيتها خلال نفس الفترة.

بعد ذلك، أجرينا المقارنة بين الاثنين. والمقارنة كما تعرفون متغيرة للغاية. فقد كان هناك البعض التي كانت متطابقة تقريباً، والبعض مع بعض الفجوات والبعض الآخر مع فجوة كبيرة لعدد منا الذي جلسوا معهم وكان لدينا مناقشات بناءً بالنسبة لقائمة الحظر للمواقع المشبوهة التي كانوا يستخدمونها وتلك التي كنا نستخدمها وبعض أوجه القصور في كليهما. لذا، فبعض قوائم الحظر لا تحدث قوائمها بالضرورة بمجرد انتهاء الانتهاك لأي نطاق.

وبعضها يتركه بالرغم حتى من اتخاذ إجراء منذ فترة طويلة، لذا، فهناك الكثير من الدروس المستفادة من كلا الجانبين. ولذلك، بينما نتطرق إلى هذا، قدمنا تقارير فردية لكل نطاق gTLD جديد، وكافة السجلات، وقد كان هناك عدد منهم لديهم انتهاكات في نطاق gTLD الجديد منذ فترة، وتحدثنا عن الملاحظات بهذا الشأن. وكان هناك عدد منهم غير موجود في تسجيل أي أسماء نطاقات لذا، فليس لديهم مراقبة تهديدات أمنية مفعلة. وقد طلبنا منهم إخبارنا متى سيقومون بذلك. وفي حالة تسجيلهم النطاقات. وبعدها، كان هناك أخيراً العديد من لم يكن لديه، بالتحديد بالنسبة للعلامات التجارية، أي انتهاك في نطاقات المستوى الأعلى أو في SDR أو عندهم. وسنبدأ عملية تدقيق مماثلة لأمناء السجل في سبتمبر. ولم نقم بعد بالاستقرار بخصوص كيف سنقوم بهذا لأنهم لديهم التزامات مختلفة. وهناك بوضوح عدد منهم أكبر بكثير من السجلات. لننا نأمل أن نتظروا في التقرير العام في يوليو. ونتمنى أنه سيكون مساهمة مفيدة في مناقشات المجتمع بشأن الالتزامات القائمة وعندما يكون هناك فجوات وما هي الأدوات التي ستساعدنا، وتعرفون أن هناك بالأساس عندما نذهب لأسفل، هناك بالأساس 2. وهناك سياسة التوافق في الآراء، وبعدها تعديلات على العقود. وتجري أعمال سياسة التوافق في الآراء مع المجتمع. كما تجري التعديلات على العقود بين الأطراف المتعاقدة وICANN. وبأي طريقة، تعرفون أننا محايدون ولكنه سيكون من الرائع وجود أدوات للتعامل مع الانتهاك النظامي. شكراً.

شكراً جزيلاً لك، جامي وبريان. لقد كان هذا مفيداً للغاية وقبل أن نفتح الكلمة لطرح الأسئلة، اسمحو لي أن أضع هذا في سياقه مرة أخرى. الكثير منكم حديثو عهد بهذه البيئة فقط للتوضيح، فإن DAAR هي أداة التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق. وهي تسعى بالأساس لتحقيق الشفافية بشأن أنواع الانتهاك أو مستوى الانتهاك الذي قد يحدث في الوقت الراهن، وليست تفصيلية للغاية. فهي تقدم نقاط لكل نطاق من نطاقات المستوى الأعلى العام. لذا، فهي تعرض فحسب أن نطاق محدد من نطاقات المستوى الأعلى العام قد يحافظ على مساحة أنظف من آخر، وهو لا يوضح أي النطاقات ضمن نطاق المستوى الأعلى العام هذا قد تسبب مشكلة، أو أي أمين سجل يعمل مع نطاق المستوى الأعلى

كاثرين بوير بولست:

العام هذا قد يكون مصدر مخاوف، لذا، ففي المنزل المتنقل، يكون هذا عام ومجرد للغاية. وهو ما يؤثر على الاستفادة. لكن، بصرف النظر عن أن الأداة هناك، وأنها تساعنا في إنشاء السياسة المعتمدة على الأدلة وان ذلك الغرض من اللجنة الاستشارية الحكومية أيضاً عند دعم هذا. أما النقطة الثانية التي أود أن أطرحها فهي أن جامي في الواقع متواجد وأن هذا الامتثال المنفذ يوضح أن مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية كان لها تأثير كبير على ما يحدث. وعندما تم إطلاق نطاقات gTLD الجديدة، كان لدى اللجنة الاستشارية الحكومية مخاوف أمنية وقالت أننا نحتاج لأداء أفضل وسياسات في هذه المساحة.

ومن المفهوم للجميع أن معظم الأطراف المتعاقدة التي حرت هذه الاجتماعات لم تكن من التفاح الفاسد. ففي الواقع، لدينا تقارير من أحد فرق المراجعة الحديثة بشأن المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك تشكر فيه فريق المراجعة بقيادة جامي الذي انتهى بالأساس إلى أن حوالي 60% من حالات التصيد كانت مرتكبة من 5 نطاقات من نطاقات المستوى الأعلى العامة، لذا، فالكثير من الانتهاء يتركز بالفعل في بضعة مشاركين فاسدين بالفعل، والكثير من الأشخاص الموجودين هنا يقوم بالفعل بعمل شاق للحفاظ على مساحة نظيفة، ومع ذلك، لا يبدو أن لدينا في الوقت الراهن السياسات المناسبة لتتبع التفاح الفاسد بكفاءة الطرق. وهذا ما يؤدي إلى جزء من التحدي إلا أن هذا التدقيق الحادث في الواقع في 11 - 3 ب يجري فقط لأن اللجنة الاستشارية الحكومية قدم نصيحة تنص فيها على الحاجة إلى متطلب على وجه التحديد لإجراء الفحوصات الأمنية التي كان جامي يقوم بها في الوقت الراهن، لذا، فقط لقول أن أعمالكم لم تضع هباءً. لذا، نرى التأثير والحوارات التي أجراها جامي وزملاؤه في سياق هذا التدقيق، فضلاً عن المساعدة في حل المشاكل في السياسات عندما يوجد سوء فهم. وقد لا تكون موجزات المعلومات المختلفة مرتبة دائماً لأسباب منطقية ويمكن أن يساعدنا هذا في اتخاذ خيارات مدروسة وعلى وجه التحديد، عندما يتعلق الأمر بجولات نطاق gTLD الجديد المحتملة وتهيئة السياسات على النحو اللازم للتأكد من أننا جميعاً لدينا الوسائل التي تتيح لنا أقصى قدر ممكن من المساحة النظيفة هنا في هذا المجتمع. بهذا القول، يسعنا أن نتلقى أسئلتكم وسأترك الكلمة إلى غريغ لإجراء النقاش.

غريغ:

لذا، هل ثمة أسئلة حتى الآن؟ لا؟ حسنًا. لذا، عذرًا، نعم سيدي.

ممثّل إندونيسيا:

فقط سؤال موجز لدي من كاثرين، أتساءل إذا ما كانت مجموعة العمل الخاصة بكم وفريقكم تناقشون أيضًا الفلسفة الرئيسية بشأن المشاكل الأمنية. وقد ناقشنا هذا عدة مرات في اللجنة الاستشارية الحكومية منذ عدة سنوات، ودائمًا ما يكون الأمن والراحة محل نزاع كما تعرفون، فكلما ارتفع معدل الأمن، انخفضت القدرة على الراحة. وكلما ارتفع معدل الراحة، انخفض مستوى الأمن. وقد ناقشنا هذا في الوقت الراهن بالأساس في العديد من المناقشات التي جرت، وعلى سبيل المثال، السيد هنا، لقد نسيت، السيد/ ضابط الشرطة حسنًا، أعتذر دائمًا، عن الحدث عن العاملين في إنفاذ القانون. فدائمًا ما يتحدثون مباشرة، وأنا دائمًا أذكر لهم أن الأمن والراحة مثل إنفاذ القانون والعدالة كما تعرفون. فدائمًا لدى كل منهما مشكلة مع الآخر. الآن، في العديد من المناقشات التي أجريناها بشأن احتمالية وجود مزيد من الأمن في نطاق المستوى الأعلى العام. فهذا يعني أن عليهم التحقق من النهائية، وما يسمونه أمين السجل. وهم مستخدمون اليوم على سبيل المثال، يمكن التقدم بطلب على DOC@Gmail.com، ولن يقوموا بفحصك. الآن، لتجنب هذا، في العديد من النقاشات الجماعية، إن أمكنني التركيز على العديد من الدول، فنحن نتحدث عن احتمالات أن تتم مراجعة نطاق المستوى الأعلى العام بواسطة ICANN وتقديم نوع من مستوى الأمن، المستوى 1، ولا يوجد متطلب بالتسجيل. ويمكن التسجيل في نطاق المستوى الأعلى العام. رقم 2، عليكم التحقق من الشركة. وعلينا فحص مهمما يكن. رقم 3، ليس فقط الفحص، بل يجب أن يكون لديكم سلطة CA. رقم 4، لديكم شيء ما. وبعد ذلك، يمكن أن تقول ICANN حسنًا، DOTXYZ من المستوى الأول. بينما ABC. من المستوى 2. كما أن DEF. من المستوى 3 واستنادًا إلى هذا، يمكن أن تقول ICANN دائمًا، لا بأس إذا لم يكن لديكم أية مشاكل أمنية، فقط استخدم XYZ. مجانًا.

مركز بيانات من مليون جيجا بايت أو ما إلى ذلك. ولا أحد يسأل عن أي شيء. المستوى، عليك تقديم رقمك أو عليك أن تدفع للحصول على CA، لا أعرف المبلغ في الوقت الراهن لهذا النوع من المستوى، ولذا، فمن خلال القيام بهذا، ومن خلال تقديم الشبكة الأمنية، سنعرف كافة نطاقات المستوى الأعلى العام هذه، وفي إندونيسيا، في النظام

الاشتراكي، إذا كنت ستحصل على أي موقع بامتداد .com، فعليك الحرص. وهي بالفعل امتداد .com. كامل، أم شركة مع تبديل | بحرف Y. كما ذكرتم، أن الشركة بحرف | وY قد تكون مختلفة عن بعضها. شخص مختلف. وتاسعاً... التقيتم بشخص آخر مع شركة أشوين. وأحدهما أشوين جيد والآخر شخص سيء يحاول إزعاجي كما تعرفون. وأشياء من هذا القبيل. لذا، يمكن الانتهاء من هذا بسهولة مع نطاق المستوى الأعلى العام، والذي لا يتيح الحرية للمستخدم. وأحد الزملاء من إندونيسيا يقول أنه إذا كنتم تستخدمون .ID، فيمكننا أن نقول ID. لذا، فعليكم التحقق من الشخص... هذا النوع من الأمور التي تجري ولكنكم تحتاجون مرة أخرى بالطبع إلى التغييرات في السياسات في ICANN وأود أن أعرف ما إذا كنتم تناقشون في هذه المجموعة الفلسفة الأساسية للتغييرات في السياسات للوصول إلى راحة أقل. وأمن أعلى. لكن للحد من الارتياح بصورة مناسبة، فقط تقليل نظام الأمن المحدد. شكراً.

كاترين بوير بولست:

شكراً جزيلاً على هذا السؤال. وسأقدم لكل من جامي وبريان فرصة الرد ولكن بسرعة، في هذا السياق أيضاً. وزوجي وأنا لدينا مناقشة جارية حول التحقق من العاملين. فهو يشعر بالضيق عندما ينفذ المعاملات البنكية عبر الإنترنت ويكون عليه تقديم معلومات إضافية من أجل التأكد من أنه يمكنه الوصول إلى حسابه بالصورة المناسبة. والأمر مثل قولك سؤال مريح. فهو يريد الوصول السريع. وهو لا يرغب في إزعاج الرسائل النصية القصيرة ولا الإجراءات الإضافية. ونفس الأمر بالطبع صحيح فيما يتعلق بأني لدي منظور مختلف للعمل وجرائم الإنترنت. وأنا أحاول إقناعه بأن هناك وجهة نظر، ولكن نفس الأمر صحيح للمشارك في النطاق. فهم يرغبون في النطاق بسرعة. ولا يريد إزعاج من أي فحوصات إضافية، وما إلى ذلك، ولذا، لم يكونوا راضين عن أن هناك تدابير إضافية يحتاجون للمرور بها للحصول على نطاق، وقد يتسبب هذا في أن يذهبوا إلى مزود آخر أو اختيار نطاق ضمن نطاق مستوى عام آخر أو بسجل مختلف لا ينفذ نفس مستوى الفحوصات، لأنه أسرع ونفهم هذا وأعتقد بصفتي في اللجنة الاستشارية الحكومية أن هذا كان في الماضي سبب أن لدينا حياض فيما يتعلق باتخاذ التدابير الأمنية.

نحن لا نوصي بالضرورة بأي إجراء على حساب آخر، ولكن ما تركز عليه اللجنة الاستشارية الحكومية هو الهدف النهائي. ومن ثم، يلزم وجود مساحة نظيفة، ويمكن القيام بهذا من خلال الفحوص التي يمكن القيام بها من خلال التحقق من المشترك ومن يسجلون الموقع، في الواقع، من يتظاهر بأنه كذلك، وهناك نطاقات المستوى الأعلى للبناء حول هذا مثل التحقق، وهناك بعض الأمثلة الجيدة بالفعل أيضًا لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد التي تحتفظ بمساحة نظيفة تتضمن الكثير من التحقق. لكن، هناك أيضًا تدابير يمكن اتخاذها استنادًا إلى التحليل الإحصائي أو الوقائع مثل أنه في حالة تسجيل 10,000 من أسماء النطاقات العشوائية تمامًا، فأنت لا تحتاج للتحقق من أي مشتبه به حول ما يمكن أن يكون الغرض من إنشاء أسماء النطاقات هذه، فهناك الكثير من التدابير التي يمكن اتخاذها والتي لا تكون بالضرورة مريحة للشخص القائم بالتسجيل. وفي نفس الوقت عليكم موازنة الأمور لأنه إذا لم تشعروا بالارتياح لشخص مسجل فهذا يعني أنك تضيعون 10,000 مالك فردي، والكثير من عدم الراحة، والكثير من ضياع المال، وهم أيضًا مواطنون في دولتنا يحتاجون للحماية، وبالطبع، هذا شيء يجب وضعه عند موازنة ما يجب أن يحدث وأين. أنا لا أعرف جامي.

جامي هيدلوند:

وشكرًا على ذلك. كل هذه أفكار رائعة ستكون عادة جزء من مناقشات المجتمع بشأن وضع السياسات. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تقع في اللجنة الاستشارية الحكومية ويمكن أن تؤدي إلى نصيحة من اللجنة الاستشارية الحكومية ستطبق نظريًا في الجولة التالية من جولات نطاق gTLD الجديد وإذا اعتمدها مجلس الإدارة فسيتم إدراجها في العقود مثل ما لدينا الآن. والجانب السفلي من هذا هو أن هناك أمرين على الجانب السفلي. الأول، أنه أفضل من عدم القيام بشيء ولا شك أن المواصفة 113B لوجودها توازن أفضل من عدم وجودها. والجانب السفلي لأنه يأتي من اعتماد نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية ويمكن عادةً أن يكون هناك غياب للفهم المشترك بشأن ما يعني هذا، على سبيل المثال، في التدقيق الذي قمنا به، هناك الكثير من السجلات التي رأيت أسئلتنا كأنها تنظر ليس قط في هل قدمتم تقرير بالتهديدات الأمنية، ولكن أيضًا في كيف قمتم بهذا؟ هل هي فعالة؟ فهل هناك قوائم حظر أخرى للمواقع المشبوهة يمكنكم استخدامها لهذه الأنواع من الأمور؟

لأن الأمر مجرد بضعة سطور في عقد، فهناك احتمال ورأينا بعض السجلات الأخرى تأخذ وجهة النظر المقابلة. لا، مثل كل ما يمكنكم القيام به هو النظر في أن لدينا تقرير. ولم تطرحوا علينا أية أسئلة. ولذا، فهذا مرة أخرى أفضل من لا شيء لأنه إذا ان فقط عقد بدون مناقشات مجتمع وعملية وضع السياسات خلفها، فليس هناك، وهناك مخاطر بأن يكون هناك فهم مختلف لما يقصد به الالتزام ولكن بهذا، أشجعكم جميعاً على المتابعة في طرح هذه الأفكار، والمناقشات على مستوى المجتمع وبوضوح هنا في اللجنة الاستشارية الحكومية.

هذا فين، نعتقد أنه من المهم للغاية في هذا المشروع، والنظر في الانتهاك ومعرفة ما يمكننا فعله، وسأتمنى أن تكون شروط العقد أفضل بكثير في المستقبل وإن أمكننا المساعدة مع المجتمع لتصحيح الأمر. لذا، فهذا واضح، ويمكن إنفاذه، وسندعم هذا للغاية. كما أن لدينا أمثلة جيدة في الدانمرك للنظر في التسجيل، وإذا كانت بيانات التسجيل صحيحة، فعلى الأقل ما نسميه متاجر الإنترنت المزيفة التي تضر العملاء، وتخالف حقوق الملكية الفكرية ستنتهي تقريباً وسيكون هناك ترابط مباشر بين الدقة ومن يرغبون في خداع الآخرين. تم طرح المشروع في الدانمرك وترتيب عليه الحد من عدد متاجر الإنترنت المزيفة بأكثر من 75 مرة، لذا، فستنخفض بالفعل وصولاً إلى صفر. وهذا فقط من خلال استخدام نظام معتمد على المخاطر حيث تنظرون في العديد من الأمور، وإذا بدا لا بأس، يتم التنفيذ. كذلك، إذا كان يمكن وجود مشاكل، فليدهم 30 يوماً لطرح الهوية، وبنفس الطريقة التي تقوم بها البنوك وغيرها بها، وإذا كانت حمراء بسبب العديد من الأمور، يمكن أن يكون ذلك بسبب أنهم يسجلون أسماء النطاقات فقط بعد القيام بها، فلن يتم الانتهاء منها، ولكن يمكنهم إرسالها في المعلومات وسيحصلون عليها وهذا ناجح بالفعل في هذه الحالة المحددة. لذا، فنحن ندعم للغاية النظر في الأدوات ومزيد من الوضوح في شروط العقد، واحتمالية الإنفاذ لأنه إذا لم يكن لديكم احتمالية الإنفاذ، وقمتم بهذا، فلا شيء سيحدث، شكرًا جزيلاً.

ممثّل الدانمرك:

متحدث:

شكرًا جزيلاً. هل لدى أحد منكم أسئلة؟ أي تعليق؟

غريغ:

من المهم للغاية أن تتوصل اللجنة الاستشارية الحكومية... كان لدينا عدد من المراسلات معهم ومن المهم أخذها بعين الاعتبار. وأعتقد أنه من المهم دعم صنع السياسات المعتمد على الوقائع وفي آخر بضعة سنوات، رأينا عدد من الدراسات الأكاديمية التي درست الفضاء بصورة شاملة بصورة منهجية وكانت النتيجة مثيرة للغاية. ولديكم مشاكل مع هذا، وهو في الشريحة. سياسة الأسعار كتأثير مباشر وانتهاك. ولن نكون في موقف يسمح لنا أن نطلب من أمناء السجل أو المشتركين زيادة الأسعار لمكافحة الانتهاك ولكن يمكننا النظر في الحافز المالي. وإذا كانت لدينا شفافية وكان علينا الدفع أكثر قليلاً بخصوص أداة التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق. على سبيل المثال، لدينا مزيد من البيانات التي يمكن أن يتعامل المشغل معها من خلال الرجوع إلى الأسباب. فما هو النطاق الأكثر مخالفة حيث يمكنكم طرحها مع شدة يدفع بسببها المشاركون السيئون رسوم أعلى في ICANN.

سيكون هذا حافزاً اقتصادياً مباشراً للسجلات لتنظيف مساحتها وبعدها تقومون بالبناء، ولدينا عد من الحلول المبتكرة لدعمها. ونعم، نحتاج لمتابعة النقاش مع مجتمع ICANN الأوس، ولدينا أيضاً عدد من المسائل المتصلة مثل دقة خدمات دليل التسجيل. وكما قال فين، هذا تأثير مباشر إذا كنتم تعرفون المشترك لديكم، فيمكنكم العثور على الانتهاك أفضل. والخصوصية، هذا شيء نود مناقشته. لذا، فموقف ICANN في الوقت الراهن أن يوقف المحدثون في النقاش الجاري حول العملية المعجلة لوضع السياسات في إطار عمل الإفصاح الحالي ويتوصل المجتمع إلى توافق آراء منذ بضعة سنوات. ونرى في مجموعة عمل السلامة العامة أننا يجب أن ننظر في الأمر وربما نبدأ تنفيذه مرة أخرى قبل أن نتوصل إلى توافق الآراء في سياسات العملية المعجلة لوضع السياسات بما يؤثر على تحقيقاتنا وهو يؤثر على أمن المساحة. ومرة أخرى نعود إلى الشفافية والسياسات المستندة إلى الوقائع لصنع أدوات التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق مهم للغاية. وكان علينا إجراء نقاش مع السجل. فهم أيضاً يرغبون في مزيد من الشفافية إلا أننا نحتاج للنظر في احتمالية تقديم معلومات أكثر تماسكاً. وبيانات IE المناسبة لهم ليتمكنوا من التصرف بدلاً

من مجرد تقديم نقاط لهم عندما تكون لديهم فكرة عن مدى ملاءمة قيامهم بذلك من عدمه. ولكنهم يطلبون الشفافية ويرغبون في مزيد من البيانات ونفس الأمر يسري علينا، لذا، فهذه بعض المشاكل التي يجب علينا النظر فيها. شكرًا.

كاثرين بوير بولست:

شكرًا لك يا جريج. وشكرًا مرة أخرى كل من جامي وبريان. مع قول كل هذا، دعونا ننظر فيما يمكننا القيام به في اللجنة الاستشارية الحكومية للتقدم في هذه المناقشة. ونريد أن نقترح عليكم عددًا من الخطوات التالية للنظر فيها. وستعثرون عليها أيضًا مع مزيد من المعلومات الواردة في المواد الموجزة الشاملة للغاية التي استلمتم بشأن تفادي انتهاك نظام اسم النطاق. والآن، الأمر الأول الذي يمكننا النظر في القيام به هو متابعة نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة. لذا، فقد كانت لدينا متابعة خاصة للسماح بالأساس للجنة الاستشارية الحكومية بتقييم تنفيذ سياسات نطاق gTLD الجديد التي تركز على أمن مساحة نطاق المستوى الأعلى في العديد من البيانات في حالة كوبنهاجن حيث بدأنا تجميع قائمة بالأسئلة للسماح للجنة الاستشارية الحكومية بتقديم مساعدة أفضل عند تنفيذ السياسات، والتقييم الأفضل للوضع الراهن الذي يطرح الآن أيضًا من خلال القنوات مثل عملية التدقيق الحالية الجارية بالفعل. وكان هذا نوعًا من التكرار للأمور لأننا كنا نوجز للغاية ففيما كان يحدث في مجال نظام WHOIS وهو ما استغرق الكثير من النطاق للجميع في اللجنة الاستشارية الحكومية. وكذلك، بالنسبة لمجموعة عمل السلامة العامة. ولكن هذه أحد الأعمال التي سندعو اللجنة الاستشارية الحكومية للتعامل معها مرة أخرى. ولتعيين مهمة لنا بالمتابعة، ولذا، يمكننا متابعة الحوار والاستخلاص بالأساس عندما قد تكون هناك مواطن إضافية قد تحتاج للعمل حيث يمكننا العمل عليها معًا بصفتنا المجتمع.

كذلك، كخطوة ثانية، سندعو اللجنة الاستشارية الحكومية لنظر المتابع بشأن تنفيذ خيار المستهلك وثقة المستهلك ومناطق فريق المراجعة، كما نتذكرون في كوبي، كان لدينا نقاش أطول حول هذه النقطة، لأنه كان هناك في الواقع بعض التوصيات التفصيلية الصادرة من فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك والتي لم تقبل وتم تأجيلها من مجلس الإدارة لأنه كانت هناك مخاوف أن المجتمع لم يكن جاهزًا لهذه التوصيات، مع ذلك، هناك عدد منها يمكن أن يكون شيئًا يمكننا القيام به في المجتمع في

المرحلة الحالية، لذا، فهو شيء يمكن أن تراقبه اللجنة الاستشارية الحكومية. وبعد ذلك، في النهاية، أعتقد أن لدينا نفس الفكرة هنا أنه بالطبع عند بدء مناقشات مجتمع أو متابعة الحوار المجتمعي الجاري بشأن الانتهاء فهذا الأفضل لتجميع الكل وتنسيق موثوق به ساعد في تحقيق التقدم في المناقشات في الماضي هو الجلسة المجتمعية بشأن هذه الثلات في الاجتماع التالي في مونتريال. لذا، فهذه هي الأمور الثلاثة التي ندعوكم إلى نظرها في المرحلة الحالية. وسوف أتوقف هنا للتعرف على ما إذا كانت هناك أية أسئلة أو تعليقات على أي من هذا؟

وإذا لم يكن هناك، فسنترككم مع هذه الاعتبارات لمزيد من العرض. نعم تفضل، يا ديفيد.

لقد ذكرتم فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. وأنا عضو سابق، أو مجرد عضو في فريق المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك والاختيار بشأن ما قلتم، أعتقد أنه من المفيد للغاية مع التوصيات وأود المتابعة مع أين ما نتحدث عنه وما يمكن أن تقوم به اللجنة الاستشارية الحكومية وبوضوح لدى اللجنة الاستشارية الحكومية دور فعلي. لقد ذكر جامي أنه قبل الحصول على هذه المواصفة في السابق بخصوص مراجعة ملفاته الخاصة وما إلى ذلك. وأعتقد أنني أوجه اللجنة الاستشارية الحكومية إلى التوصية 15 التي تم سردها والتي تتعلق بموضوع انتهاك نظام اسم النطاق لأن هذه التي قمنا بسردها كمتطلب أساسي قبل تفعيل أي من نطاقات المستوى الأعلى العامة ونحتاج للتأكد من أن لدينا هذه الأمور سارية في العقد الرئيسي كما قال جامي، لذا، فيما العقد الرئيسي أو اقترحنا سياسة حل النزاعات في DADRP كآلية أخرى إذا لم يكن هناك إجراء مناسب أو اتفق ساري في العقد الأساسي. لذا، فهذا شيء يسعدنا العمل عليه مع أي شخص. ومرة أخرى نعود إلى ما قلتم، يجب أن نكون حريصين للغاية كما قال جامي، فعلينا أن نتحلى بالحرص لما تضعه اللجنة الاستشارية الحكومية إذا لم يكن من عملية وضع السياسات أو لم يكن من هذا، دعونا نحاول ونحصل على النص المناسب والأمر المناسب في العقد الرئيسي.

ديفيد تايلور:

كاثرين بوير بولست:

شكرًا جزيلاً ديفيد لك على هذا وعلى العمل كحلقة وصل مرة أخرى إلى جولات نطاق المستوى الأعلى العام اللاحقة. نحتاج للتأكد من أن السياسة التي تراها اللجنة الاستشارية الحكومية سارية ناجحة قبل أن ننشرها لمجموعة جديدة من الجولات أو لجولة جديدة، لذا، فهذا ما نحتاج لمزيد من الشفافية بشأنه، وربما النظر في وضع سياسة للمجتمع معتمدة على توافق الآراء تتجج مرة أخرى في استبعاد التفاح الفاسد والذي لا يوجد معظمه في هذه المساحة. لذا، بهذا، حسناً، تفضلي الكلمة فيونا.

فيونا:

أردت أن أشكرك على العرض وأشكر جامي وبريان على العمل وللإقناع والتحديد، تبدو الجلسة المجتمعية احتمالية قوية ومناسبة لإجراء هذا الحوار مع المجتمع الأوسع وهو شيء ستدعمه الولايات المتحدة بقوة.

كاثرين بوير بولست:

رائع. شكرًا لك، فيونا. لذا، إذا لم تكن هناك تعليقات إضافية، فشكرًا جزيلاً لكم جميعاً على اهتمامكم والتواجد في ساعة مبكرة لهذا الموضوع الفني المهم وبهذا، أترك الكلمة إلى منال، التي ستترأس الاجتماع التالي. شكرًا لكم جميعاً.

[تصفيق]

[الجلسة التالية]

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، كاثرين، وشكرًا لكل الحاضرين في مجموعة عمل السلامة العامة ولكل من تحدث في هذه اللجنة والزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية الذين تفاعلوا بنشاط. برجاء البقاء في مقاعدكم. وسنبدأ مباشرة في الجلسة التالية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: صباح الخير على الجميع مرة أخرى. هذه جلسة بشأن نطاق AMAZON. وقد استلمنا الطلب أمس من مؤسسة ICANN لتقديم موجز سريع بشأن خارطة طريق AMAZON. منذ إنشائه وحتى الآن. لذا، فسنبدأ بهذا الموجز السريع، عذراً، لوران، إذا كنا سنجعلها 35 دقيقة حتى يمكننا البدء في جلستنا المحدودة في وقتها، للأسف، بفترة 45 دقيقة. شكراً جزيلاً. لوران، الكلمة لك.

لوران فيرالي:

شكراً لك منال. أنا في انتظار الشرائح. طاب صباحكم جميعاً. اسمي لوران فيرالي. وسأقدم لكم مراجعة موجزة لعملية AMAZON. لأن معظمكم لم يكن حاضراً. وسأحافظ على الإيجاز، لأنكم تحتاجون بعض الوقت لمناقشة هذه المسألة المهمة للغاية. فهل يمكنكم رجاءً إزالة الدردشة الموجودة في منتصف القسم؟ شكراً. حسناً. لذا، سأبدأ بدون عرضي. لذا، حسناً، في دبلن، قررت اللجنة الاستشارية الحكومية الاعتراض على طلب AMAZON من مؤسسة أمازون. شكراً. شكراً جزيلاً. ولذا، كجزء من القانون العام لحماية البيانات، تقدمت أمازون بطلب AMAZON. وقد كانت الطلبات وفقاً إلى القانون العام لحماية البيانات. في هذا الصدد، قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحتها إلى مجلس الإدارة بعدم البدء في تفويض AMAZON. ووفقاً إلى دليل مقدم الطلب، أتيحت إلى اللجنة الاستشارية الحكومية فرصة أن تطلب من مجلس الإدارة عدم البدء، واتبع مجلس الإدارة نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية ووجه ICANN بالبدء في طلب AMAZON. كان هذا في 14 مايو 2014. لذا، في هذا التوقيت، لم يكن هناك تفويض ممكن لنطاق AMAZON. وحاولت مؤسسة أمازون العثور على حل وإرسال الحل إلى الدول النشطة في أكتوبر 2015. وقد دعمت الدول النشطة هذا المقترح. ومن ثم، قررت مؤسسة أمازون بدء عملية المراجعة في مارس 2016. الشريحة التالية من فضلك. لدي عملية المراجع هذه، وفي يوليو 2017، ذكرت اللجنة النهائية أن مجلس الإدارة تصرف بطريقة متسقة مع اللوائح. شكراً. هل يمكنك رجاءً، لقد كنت أقرأ شريحتي من فضلك؟ شكراً جزيلاً. حسناً، لذا، كان قرار اللجنة أن مجلس الإدارة لم تتح له فرصة رفض طلب AMAZON. فقط بدون إبداء أي أسباب. والحقيقة أن اعتراض اللجنة الاستشارية الحكومية على AMAZON. لم يكن كافياً. وكانت الفكرة أن على مجلس الإدارة تقديم

أسباب إلا أنه لا توجد أسباب في اعتراض اللجنة الاستشارية الحكومية على أمازون وهذا هو سبب أنه لم يكن من اللائق رفض طلب AMAZON. الشريحة التالية من فضلك. لذا، فبعد هذا الإعلان، سأل مجلس الإدارة اللجنة الاستشارية الحكومية إذا كان لديها أية أسباب لتقديمها من أجل رفض الطلب. ولم تتمكن اللجنة الاستشارية الحكومية من تقديم أي أسباب إلى مجلس الإدارة وطلبت من مجلس الإدارة مساعدة الطرفين للعثور على حل يقبله الطرفان. الشريحة التالية من فضلك. لذا، فقد بدأت العملية بعد ICANN60 ولكن بعد سنة واحدة من النقاش، لم يتحقق أي تقدم في مسألة AMAZON. هذه. ولم يتمكن الطرفان من العثور على حل مشترك، لذا، فقد قرر مجلس الإدارة خلال ICANN64 في كوبي السماح للطرفين بأربعة أسابيع إضافية للعثور على تنفيذ يتفق عليه الطرفان بخصوص طلب AMAZON. وقد انتهت فترة الأسابيع الأربعة هذه في 7 أبريل وفي هذا الوقت، كان من الواضح أنه لم يتم التوصل إلى أي حل، ولذا، في أبريل 2017، أرسلت مؤسسة أمازون إلى ICANN بعض التزامات المصلحة العامة، التي أعني، أن هدف هذه كان التعامل مع المخاوف التي طرحتها الدول المشاركة. وبعدها، كانت في المقترح. الشريحة التالية من فضلك. وكان قرار مجلس الإدارة الأخير في 5 مايو، حيث طلب مجلس الإدارة من ICANN استئناف العمل على طلب AMAZON. ووفقاً لسياسات البرنامج، طلب من ICANN نشر الالتزامات من مؤسسة أمازون. ولم يتم نشر هذه الالتزامات في نفس الوقت الذي طلبت فيه حكومة كولومبيا أن يحاول مجلس إدارة ICANN ومؤسسة ICANN مساعدة الطرفين في الوصول إلى حل يتفق عليه الطرفان إلا أنه لم يكن هناك حل على الطاولة، لذا، فقد قررت أن تطلب م مؤسسة ICANN متابعة التفاوض على AMAZON. الشريحة التالية من فضلك. قرر مجلس الإدارة أن مقترح مؤسسة أمازون لم يكن متسقاً مع نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية وأنه لم يكن هناك سبب للسياسات فيما يتعلق بعم السماح بالبداية في طلب أمازون. ولا يمكن لمجلس الإدارة اتخاذ قرار [غير مسموع] طلب بدون أي سبب للسياسات العامة، وتوضيح سبب السياسة العامة. وكما قلت لكم في 15 مايو، فقد [غير مسموع] الحكومة الكولومبية هذا الطلب. شكراً جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: عذراً. شكرًا جزيلًا، لورين، على هذه المراجعة. لذا، بهذا، تياجو، ترغب في الكلمة، تفضل.

تياجو جارديم:

خالص الشكر لك، سيدتي الرئيس ولورين. بينما نخطط لهذه الجلسة حول طلب AMAZON، سيخدم اللجنة الاستشارية الحكومية وجود مناقشة داخلية، لذا، يمكننا الاستعداد للفاعلات المستقبلية مع مؤسسة ICANN ومجلس إدارة ICANN والمجتمع بصورة عامة. وسأطرق أولاً ربما إلى النقاط التي تعرفون بالفعل والتي تمثل موقف البرازيل قبل ترك الكلمة إلى الدول المعنية وبعدها سنفتح الكلمة للتعليقات ووجهات النظر من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الآخرين قبل اتخاذ القرار أو النظر في احتمالية اعتماد القرار حول كيفية البدء. لذا، كما تعرفون، تم تقديم طلبات AMAZON في 2012. وبموجب قواعد دليل مقدم الطلب والدليل المقدم، يمكن ان تعترض اللجنة الاستشارية الحكومية على أي طلب بطرق مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تقدم اللجنة الاستشارية الحكومية إخطار عدم توافق الآراء ضد أي طلب. وهو أحد الأمثل المحددة التي تتبادر إلى الذهن. وهي ليست AMAZON. بل هي طلب Persian gov. وفي حالة هذه الطلبات، بعد شكوى من الدول المعنية، أجبر مجلس الإدارة على وضع النتائج المناسبة من إخطار عدم توافق الآراء من اللجنة الاستشارية الحكومية وكانت نتيجة إخطار عدم توافق الآراء من اللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص هذه الطلبات أنه يجب على مجلس الإدارة عدم التصريح بها حتى التعامل المناسب مع مخاوف الدول المعنية. وقد أجبر مجلس الإدارة، الذي منح التصريح لطلبات الحكومة الإيرانية، بالرغم من معارضة الدول المعنية، على العودة وإيقاف التصريح. وكانت هذه نصيحة بدون توافق من اللجنة الاستشارية الحكومية. وكانت طلبات AMAZON. كما تعرفون خاضعة لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التوافقية التي تعد أقوى نوع من النصيحة. وكانت نتائج هذا، كما كانت في 2014، بعد قبول مجلس الإدارة في 2014، أن طلبات AMAZON يجب عدم البدء بها، لكن كما تعرفون، قرر مقدم الطلب الطعن على قرار مجلس الإدارة بقبول مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. كنتيجة لذلك، أوقت لجنة مراجعة، منذ سنتين، أن يقرر مجلس الإدارة مرة أخرى فيما إذا كانت طلبات

AMAZON. يجب أن تبدأ أم لا في مواجهة اعتراض توافق الآراء في اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا، فبسبب هذه التوصية، من لجنة مكونة من ثلاثة قضاة، سأل مجلس الإدارة عندها اللجنة الاستشارية الحكومية ما إذا كان لديها أي معلومات إضافية وأنا أقتبس بخصوص نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية أن AMAZON. يجب ألا تبدأ وأن اللجنة الاستشارية الحكومية ترغب في مشاركة هذا مع مجلس الإدارة. وقد ردت اللجنة الاستشارية الحكومية على هذا الطلب منذ سنة في مارس 2018. وكانت المعلومات التي قدمتها بخصوص نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية أن طلب AMAZON. يجب عدم البدء فيه حلاً مقبولاً للطرفين ولزماً للطلبات من أجل التقدم، على وجه التحديد، حل يقبله مقدم الطلب، والشركة وبالنسبة للدول الثمانية في أمريكا الجنوبية، التي لديها سلطة عامة على منطقة الأمازون. وللأسف منذ أكثر من شهر بقليل، قرر مجلس إدارة ICANN قبول تفويض سلاسل AMAZON. استناداً إلى حل ليس مقبولاً للبرازيل أو أي دولة أخرى من دول منطقة الأمازون الثمانية لهذه المسألة. وفي واقع الأمر، يشكل المقترح الذي قبله مجلس الإدارة نفس هذا بصورة كبيرة، كما أنه أسوأ في العديد من الجوانب للمقترح الذي قدمه مقدم الطلب إلى اللجنة الاستشارية الحكومية بالكامل في 2017. وسيتذكر العديد منكم أن رد اللجنة الاستشارية الحكومية على هذا المقترح كان تشجيع المفاوضات لأنه كمسألة متعلقة بالسياسات العامة في هذه الحالة والتي تتضمن طلباً يطرح المخاوف السياسية والمتعلقة بالسياسات فيما يتعلق باستخدام الاسم المطابق لمنطقة الأمازون والمجتمعات، يلزم وجود حل مقبول للطرفين وللدول في المنطقة. الآن، إذا كان مقترح الشركة قد فشل في تحقيق مبتغاه بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية لما كان لازماً في هذا الوقت، فكيف يمكن أن يتقدم التفويض في الوقت الراهن؟ والأمر ليس فق غياب الحل المقبول للطرفين كما طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكن أيضاً على أساس مقترح يكون بصورة كبيرة نفس المقترح الذي وضعته الشركة في 2017. وكما قد تعرفون، فقد عرضت الدول الثمانية في منطقة الأمازون اهتمامها بما سيسمح بتفويض سلاسل الأمازون إلى الشركة، وعرضنا التفاوض على الأمر حتى يمكن مقارنته بعرض الشركة، وهو ما لم يتغير منذ 2017، ويمكن ربما للطرفين الوصول إلى حل وسط. وسواء كانت هناك نية أم لا من الجانب الآخر للنقاش والعتور على بدائي تحقق مصالح السياسة العامة للدول الثمانية في منطقة الأمازون، فالحقيقة هي، وهذا متعلق بشدة بالأمر،

مجلس الإدارة اختار تجاهل النصيحة من اللجنة الاستشارية الحكومية وتجاهل السياسة العامة للحكومات. فقد تجاوز نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص سبب عدم التقدم في طلبات AMAZON. وقد كانت النصيحة واضحة بالنسبة للحاجة إلى الوصول إلى حل مقبول للأطراف بشأن AMAZON. وكذلك للدول الثمانية من أمريكا الجنوبية التي لديها سلطة عامة على منطقة الأمازون. كذلك، أغفل مجلس الإدارة أنه حتى في ICANN، وأنا أقتبس من القيم الجوهرية للوائح ICANN، تتحمل الحكومات والسلطات العامة المسؤولية عن السياسة العامة. الحكومات والسلطات العامة. وليس مجلس إدارة ICANN مع قدر الحب الذي لدينا لمجلس إدارة ICANN. الآن، دعونا نقتبس للإنتهاء إفادة وزير خارجية البرازيل التي أصدرناها فيما يتعلق بقرارات مجلس إدارة ICANN هذه بخصوص طلبات AMAZON. وأقتبس، يستنكر وزير خارجية البرازيل قرار مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة المشور في 17 مايو 2019، بتفويض التنازل عن اسم نطاق المستوى الأعلى AMAZON. إلى الشركة، مؤسسة أمازون، وفي غياب اتفاق بين الطرفين. في هذا الصدد، لم يراعي قرار ICANN، وهي مؤسسة قانونية خاصة ليست الدول أعضاء فيها، نصيحة السياسة العامة الصادرة من اللجنة الاستشارية الحكومية، التي تدرك الطبيعة العامة والحساسية السياسية وترى أن التنازل عن أسماء النطاقات هذه يجب أن يقع فقط بناءً على حل مقبول لدول منطقة الأمازون. والمشكلة أن قرار المؤسسة لم يراعي بصورة لائقة المصلحة العامة التي حددتها الحكومات الثمانية وعلى وجه التحديد، الحاجة إلى حماية التراث الطبيعي والثقافي والرمزي للدول والأشخاص في منطقة الأمازون. كما أن البرازيل لديها دعم قوي لأسلوب أصحاب المصلحة المتعددين مع كافة أصحاب المصلحة والحكومات والقطاع الخاص. في هذا الصدد، يضعف قرار ICANN هذا الأسلوب، ولذا، نظرًا لأنه غير معتمد على مبدأ أن الدول ذات السيادة لديها حقوق ومسؤوليات في السياسات العامة والمشاكل ذات الصلة بالإنترنت. وهنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، نرى أنه سيكون من المناسب أن نذكر في بياننا أن نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن طلبات AMAZON. لم يتم الامتثال لها. ويؤسفنا هذا وأن مجلس الإدارة يجب أن يسترجع المقترح، حتى يمكن الوصول إلى حل وسط لأننا نعرض القيام بهذا. شكرًا جزيلاً. هذه هي نهاية مداخلتي

كممثل لدولة البرازيل. وسأترك الكلمة الآن إلى الدول الأخرى المعنية التي يمكن أن ترغب في الحديث قبل فتح الكلمة لبقية الحضور. أرى ممثل كولومبيا.

شكرًا جزيلاً. للتسجيل، أنا من الاقتصاد الرقمي وممثل كولومبيا.

ممثل كولومبيا:

وسأحدث باللغة الإسبانية. يرغب وفد حكومة كولومبيا في ترك المساحة لذكر الاعتبارات ذات الصلة بطلب AMAZON. وقد أبدت الدول الثمانية التي تشكل منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون رفضها الراسخ لأي تقسيم، لذا، يمكن أن تسرد الأطراف الخارجية أسماء الدول. بدون موافقة دول منطقة الأمازون. ولذا، هناك إفادات مختلفة من وزراء الخارجية في دول منطقة الأمازون ومجلس مؤسسة دول الأمازون وقد أبدت الدول الثمانية رغبتها في المشاركة في الحوار من أجل الوصول إلى حل مقبول للطرفين وفقاً لما أوصت به اللجنة الاستشارية الحكومية. في هذا الصدد، أصدرت بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو بياناً في 25 مايو حيث أبت مخاوفها بشأن القرار الصادر عن مجلس إدارة ICANN بمتابعة تفويض نطاق AMAZON. بالرغم حتى من وجود معارضة من الأعضاء وأنه ضد كل البيانات الصادرة في 2013، كنتيجة إلى المؤتمر الوزاري لمجتمع المعلومات الرابع. وقد رفض وزراء أمريكا اللاتينية في هذا الوقت أي تخصيص لهذا النطاق بسبب أي طلب بدون موافقة الدول في المنطقة وضد هذه التوصية، تم تقديم النصيحة الحكومية إلى مجلس إدارة ICANN بشأن كيفية البدء. ولدينا موقف دول الأمازون وعلينا نذكر أن اللجنة الاستشارية الحكومية قدمت اثنين من التوصيات المهمة. التوصية الأولى كانت في بيان دربان حيث راعت مخاوف دول منطقة الأمازون ولذا، فقد أوصت بأن طلب مؤسسة أمازون يجب ألا يبدأ بينما كانت التوصية الثانية في البيان الرسمي والتي راعت النتائج استناداً إلى لجنة المراجعة المستقلة وقررت وأكدت على أنه يجب الوصول إلى حل مقبول للطرفين بخصوص الاعتراضات التي أبدتها الدول الأعضاء في منطقة الأمازون. وفي أبوظبي، استناداً إلى البيان، أبدى العديد من الأعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية مخاوفهم من بدء هذا الطلب. وكان المغزى بموجب شروط عملية النطاق هو أين يتم استخدام أدوات حل النزاع للمؤسسة ليس فقط للشك في المبادئ الأساسية لتوصيات اللجنة الاستشارية الحكومية ولكن أيضاً لتغييرها.

وبالطبع، يجب ألا نؤكد على أن دور الوساطة للمدير التنفيذي للمؤسسة لم يكن مثيراً. كان علينا أن نقول أن الغرض لم يكن الوصول إلى اتفاقية تجارية واقتصادية فضلاً عن حماية وتلبية الاحتياجات وتمثيل الأشخاص الذين ندعوهم. بناءً على ذلك، بما يتوافق مع ما أشار إليه مجلس الإدارة، فقد بدأت ضمن إطار عمل الاجتماع حوارات مباشرة مع المؤسسة وفي العديد من الحالات، ترسل الدول حلول مناسبة للوصول إلى حل باتفاق الأطراف، وقد أرسلت دول منطقة الأمازون أكثر من خمس التزامات مصلحة عامة وكان الرد سلبياً وقد تم استلام الدفوع بعدم الإمكانية. وقد تحدثت بعض المقترحات التي أرسلتها الدول عن نظام مستقل لحل النزاع من أجل إصدار الأسماء المتحفظ عليها لإنشاء لجنة يكون فيها صوت لكل من الدول والشركة لإدارة الأسماء المتحفظ عليها ولذلك، فقد تم استخدامها في التسجيل فضلاً عن اقتراح طرف خارجي لديه خبرة في التراث الثقافي للحدث عن معنى الحالات التي يمكن أن يكون فيها خلاف حول الاسم الجغرافي بعد الطلب. في الختام، كانت المقترحات بوجود حوكمة مشتركة ونطاق مشترك تحتفظ فيه الشركة بمصالحها التجارية وتحافظ فيه الدولة بمصالحها الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية في نطاق الأمازون ومجتمعاتها. وكما قلنا في العديد من المراسلات إلى ICANN، فقد كانت كافة هذه الجهود غير مثمرة وكان ذلك محبطاً للغاية بالنسبة للدول. ومن الواضح أن مصالح المؤسسة لم تكن بناء حوار والنظر في حل مقبول لكلا الطرفين. فقد كانت رغبة المؤسسة أن تمتثل الدول إلى ما كان أكثر توافقاً مع المصالح الخاصة. كما يجب علينا أن نقول أن هذا لن يحدث لأننا نفهم أن هذا يمكن أن يكون دور مدير تنفيذي في مؤسسة إلا أنه لن يكون أبداً دور حكومة عليها التفكير في مصالح مواطنيها وتمثيلهم. لذا، فقد حاولنا العثور على حل مقبول للطرفين، حتى تصبح الدول نشطة في محاولة فهم خصائص هذه العملية. وهذا هو سبب طلب حكومة كولومبيا أن تمنح ICANN الوصول إلى الوثائق التي أيدت طلب المؤسسة من خلال سياسة الكشف عن المعلومات الوثائقية. وكانت المفاجأة في تقدم المؤسسة لرد سريع. وقد رفضت المؤسسة طلبنا لأنها رأت أن الوثائق كانت سرية. لذا، فقد شاركنا في مهمة بحث، لمحاولة تحديد ما إذا كانت المواصفات التي استجابت لها المؤسسة مناسبة بالفعل وما إذا كانت تلي كافة المتطلبات اللازمة. وفي مراسلة سياسة الكشف عن المعلومات الوثائقية، هذه المراسلات التي وضعت نهاية للحوارات مع الشركة، طلبنا من مجلس ICANN اتخاذ

قرار على هذا الأساس. ولا يمكننا الوصول إلى أي حل. وفي الأيام السابقة لهذا الاجتماع، قدمت حكومة كولومبيا طلبًا بإعادة النظر ونتمنى أن يؤدي هذا إلى حل المشكلة. كما نود أن نستغل هذه الفرصة لدعوة كافة الدول التي تشكل جزءًا من هذه اللجنة لمراعاة المخاوف القانونية ومصالح الدول سعيًا للبحث عن حل. وهذا هو مفتاح التأكد من أن لدينا نظام حوكمة عالمي سيحافظ على ملاءمة كافة هذه المصالح وسيتيح للإنترنت أن يستمر شبكة قابلة للتشغيل مع فرص متساوية للجميع. ويعتمد هذا القرار على لوائح المؤسسة في البند 1.2، الفقرة 2، التي تشير إلى أن أي عملية اتخاذ قرار في ICANN يجب أن تعكس التنوع والتنوع الثقافي للإنترنت. ونريد من ICANN متابعة العمل كمنتدى عالمي تجمع فيه الحلول مع الأطراف المعنية من أجل الوصول إلى نتائج مقبولة لكافة الأطراف. وسيحقق هذا فائدة ليس فقط للمشاركين ولكن أيضًا للأشخاص والمناطق في أي مكان في العالم. ومع ذلك، ليست هذه قضية منعزلة. فيمكن أن يتحول هذا إلى سابقة خطيرة للغاية للمواقف المستقبلية عندما توجد نزاعات بخصوص تعيين الأسماء الجغرافية. لذا، نعيد التأكيد على التزامنا بدعم اللجنة الاستشارية الحكومية وكذلك الدور والدفاع عن مصالح الدول في نظام ICANN الحالي. ويعمل نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في سياق متطور إلا أن الجوانب ذات الصلة بحوكمة الإنترنت يجب أن تتطور لتجنب دور الدول. ولذلك، نرى أن العمليات في ICANN يجب أن تدعم اتخاذ القرار الشامل. ولا يمكن بأي وسيلة أن تحدث هذه العمليات بدون مشاركة الدولة ودعمها. وتمثل الدول حوالي 348 مليون شخص وقد عبرنا عن ثقتنا بأن عملية AMAZON ستشكل سابقة حاسمة بشأن الإدارة الجيدة لتوافق الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين. أخيرًا، أود أن أقول أن الحل المقبول للطرفين سيكون رمزيًا للنموذج الذي ترغب ICANN في الوصول إليه إلا أنه في حالة إخفاقنا في هذا الحل، فسيكون أمرًا صعبًا على ICANN وخاصة على اللجنة الاستشارية الحكومية. وسيكون من الصعب التعافي من هذا الموقف. لذلك، نطلب دعم الدول الحاضرة هنا لدعم توصية اللجنة الاستشارية الحكومية مرة أخرى وكذلك لتقديم الدعم لطلب إعادة النظر بعدم البدء في هذا التفويض. شكرًا جزيلاً.

شكرًا. وأقدم الكلمة إلى ممثل بيرو.

ممثل بيرو:

معكم ممثل بيرو. شكراً لك سيدتي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأعرض عليكم البيان الذي وقع عليه الرؤساء الأربعة لمجتمع الدول الهندية. سأحاول الإيجاز قدر الإمكان. وسوف أقرأ هذا البيان. هذا بيان خاصة لسابقة مجتمع الدول الهندية بشأن استخدام التقنيات الجديدة ونطاق المستوى الأعلى AMAZON. بتاريخ 26 مايو 2019. في معرض دورنا المزدوج كدول هندية ودول في منطقة الأمازون، نود أن نعبر عن قلقنا الشديد من القرار الأخير المقدم من مجلس إدارة ICANN لتعيين الأسماء والأرقام المعتمد في 17 مايو والذي يسمح بتفويض نطاق المستوى الأعلى AMAZON. لمؤسسة أمازون بصفة حصرية بالرغم من معارضة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون و ضد التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية الحكومية في ICANN بالوصول إلى حل مقبول للطرفين. بهذا القرار، لن تضع ICANN سابقة خطيرة فحسب من خلال منح الأولوية للمصالح التجارية الخاصة على اعتبارات السياسة العامة للدول، مثل حقوق السكان الأصليين والحفاظ على منطقة الأمازون لصالح الجنس البشري و ضد الاحتباس الحراري العالمي. وبهذا القرار، ستتجاهل ICANN أيضاً بيان 2013 في مونتيفيديو الناتج عن المؤتمر الرابع بشأن مجتمع المعلومات. وفي هذا البيان، رفض وزراء أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي محاولة التخصيص بدون الموافقة من دول منطقة AMAZON. أو مرجع منطقة الأمازون بأي لغة فضلاً عن أي نطاق مستوى أعلى آخر يتعلق بالأسماء الجغرافية والتاريخية والثقافية والطبيعية التي يجب الاحتفاظ بها كجزء من الهوية الثقافية والتراث. وضمن هذه السطور، نعبر عن قرارنا بجمع الجهود لحماية مصالح دولنا لأنها تتعلق بالأسماء الجغرافية أو الثقافية ولحماية حق السكان الأصليين في الهوية الثقافية التي قد تتأثر بالتقنيات الجديدة مثل نطاقات المستوى الأعلى للإنترنت عندما لا تتطور حوكمة الإنترنت أو تنفذ بصورة مناسبة مع مساحات للدفاع عن المصلحة العامة وتفضيلها على المصلحة الخاصة كمجال عمل جديد للمجتمع الهندي. ووقع على هذا البيان رئيس دولة بوليفيا ورئيس دولة كولومبيا ورئيس دولة الإكوادور ورئيس دولة بيرو. وكما قد تدركون، فالموقف المذكور من هؤلاء الرؤساء هو موقف يوضح رغبتهم في التفاوض والحوار. فهم يرغبون في الإقرار بحقوق دول منطقة الأمازون فضلاً عن مصالح مؤسسة أمازون. ونحن نبادر بالحوار والتفاوض. وقد تحدثت فقط نيابة عن دول منطقة الأمازون والدول الهندية لكنني أود الحديث بصفة

مختلفة. سأحدث من وجهة نظر مؤسسة أمازون لأنه إذا كنتم لا ترون كلا الموقفين، لا يمكنكم الوصول إلى حل مقبول للطرفين. ودعوني أشير إلى مقال تم نشره في جريدة مغربية. والمقال باللغة الفرنسية، لذا، سأحدث الآن باللغة الفرنسية. وهذه صحيفة من المغرب. وهي إحدى أهم الصحف في المغرب. فم منذ ثلاثة أيام، نشرت هذه الصحيفة مقال بالعنوان التالي "أمازون تفرض سيادتها". وهذا مقال مثير للغاية. وسأوزعه على أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، حتى يمكنكم إلقاء نظرة عليه. لماذا أعرض هذا؟ لأن هذا المقال يقول أن مؤسسة أمازون لديها دورة رأس مال بقيمة 315 مليار دولار في 2018. وهذه السنة، لديها أرباح بقيمة 108 مليار دولار في سنة واحدة. وهذا أكثر بنسبة 52% عن سنة 2018. ويستمر المقال في توضيح الموقف الحالي لمؤسسة أمازون وحتى نهاية المقال، يطرح السؤال التالي، هل كل شيء جيد بالنسبة للأمازون؟ ويجب ألا نكون متأكدين وفقاً للمحللين، فالشركة تتعرض لمخاطر التشغيل في موقف صعب للغاية مع السلطات الأمريكية، والسلطات الأوروبية، وكذلك اتحاد التجارة الأمريكي. ويبدو أن الجميع يدرك الآن في وقت متأخر أن أمازون تشكل تهديداً كبيراً. فهي شركة ضخمة. فهي قوية للغاية. وهي ذات انتشار واسع بما يشكل تهديداً من حيث سياسات التجارة العادلة المحظورة بموجب قانون مكافحة الاحتكار. لماذا أقول لكم ذلك؟ أنا أحاول أن أنظر إلى الأمور من منظور أمازون لأن هذا المقال لم يكتب بواسطة دول منطقة الأمازون أو الدول الهندية التي تتحدث ضد أمازون. بل هذه هي رؤية صحيفة مغربية متخصصة. وهي تسمى Le Economist. وقد نشرت هذا المقال حول هذا الموضوع. ونحن ندعو مؤسسة أمازون لإعادة النظر في موقفها لاعتماد موقف يحترم أيضاً موقف الدول الهندية ودول منطقة الأمازون. ولا أعتقد أنه إعلان جيد لمؤسسة أمازون أن ينشر مقال يقول أنها تفرض رأيها على الدول الهندية ودول منطقة الأمازون. كما يقول المقال كما أعتقد أن موقف مؤسسة أمازون الآن في عيون العامة والعالم، يمكن أن يتغير للأسوأ. وأعتقد أن أمازون، بالإضافة إلى الشركات الأخرى متعددة الجنسيات، مثل نستله، يجب أن تقدم إثباتاً على أنها ترغب بالفعل في المشاركة في حوار والعتور على حلول مقبولة من كافة الأطراف. لذا، فالنوع الأفضل من الإعلان لمؤسسة أمازون سيكون نشر مقال يتحدث عن أنه بالرغم من أنها يمكنها فرض سيادتها، إلا أنها تتفاوض على اسم النطاق مع دول منطقة الأمازون. وأعتقد أن هذه ستكون فرصة متميزة لمؤسسة أمازون لإخبار

بقية العالم أنها تراعي بقية العالم أيضًا. لذا، ندعو مؤسسة أمازون لإعادة النظر في موقفها، حتى يمكننا من خلال الحوار والمفاوضات الوصول إلى حل مقبول للطرفين بالفعل. ولا ترغب الدول الهندية ودول منطقة الأمازون في فرض موقفها عليهم. بل نريد الوصول إلى حل مقبول للطرفين. في هذا الصدد، نقدم دعوة خاصة إلى الحكومة الأمريكية لدعمنا هنا وكذلك الدول الأخرى لنظر هذا الطلب العادل. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لممثل بيرو. لدينا ممثل فنزويلا تاليًا.

شكرًا لك منال. يسعد حكومي أن ترى أنه خلال هذه الجلسة لمدة 45 دقيقة، عقدنا هذه الجلسة بالكامل تقريبًا باللغة الإسبانية، لذا، أشعر أنني في الوطن كما لو أنني كنت في منطقتي وأتحدث بلغتي مع كافة الوفود الزميلة وتؤكد جمهورية فنزويلا على رفضها لقرار مجلس ICANN في 15 مايو 2019 استنادًا إلى قرارها رقم 51513 بمتابعة تفويض نطاق AMAZON. لصالح مؤسسة أمازون، الشركة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة، بدون الوصول إلى حل مقبول للطرفين للشركة ودول منطقة الأمازون. وقد كان هذا هدف اللجنة الاستشارية الحكومية الرئيسي في هذه المسألة. فاسم أمازون وأي من مشتقاته في اللغات الأخرى يرجع إلى منطقة جغرافية ويشير إلى القيم الثقافية والتراثية للدول المكونة لهذه المنطقة خاصة سكانها الأصليين بالفعل. وفي هذا الصدد، يجب ألا توجد مساحة لمؤسسة ICANN بصفتها مؤسسة خاصة غير حكومية في تفويض الشركة بتحقيق أرباح من خلال استخدام أسماء النطاق هذه لصالحها الخاصة، خاصة عندما تكون هذه أسماء لأحد المناطق التي لديها أكبر تنوع حيوي في الكوكب ويرمز هذا للقيمة العالمية للجنس البشري كله والدفاع عن سكان منطقة الأمازون ويمكن أن يضع مجتمع المعلومات الحدود في القانون الدولي العام بشأن حرية أصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص بما في ذلك ICANN لاحتماالية تفويض الأسماء ذات الدلالة الثقافية أو الجغرافية كنطاق مستوى أعلى عام باستثناء الدول، تدعو الحكومة الفنزويلية الدول الأخرى في منطقة الأمازون لترك النزاعات السياسية ممن أجل منح الأولوية للحاجة

ممثل فنزويلا:

لتجميع القوى للبحث عن حل مرضي لهذه المشكلة والتحديد بأي محاولة لزعة الحقوق الاجتماعية والثقافية لمواطنينا لصالح مصالح الشركات الضخمة. بهذا تنتهي إفادتي. وأشكركم على منحي الكلمة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك، ممثل فنزويلا. لذا، لا أرى أي طلبات إضافية للكلمة من الدول الأعضاء النشطة، وأنا أفتح الكلمة في الوقت الراهن للزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية ويمكنني أن أرى ممثل سويسرا. رجاءً الاستمرار.

شكراً لك منال. لأننا بالفعل في استراحة قهوة، فسأحاول أن أكون موجزاً قدر الإمكان. أعتقد أن نصيحة اجتماع أبوظبي كانت واضحة بالفعل في النصيحة وفي الأسباب. ونرى الحاجة لحل مقبول للطرفين. فهذا شيء عبر عنه الزملاء الذين تحدثوا قبل ذلك. وأعبر عن تعاطفي مع موقفهم وأيضاً بصورة خاصة الرغبة في العثور على حل لهذه المشكلة من خلال الحوار. وأعتقد أنه التقدم في هذا الطلب بدون إتاحة الفرصة بالفعل للعثور على هذا الحل لن يكون متسقاً مع نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية في أبوظبي والتي انت تطلب مهل زمنية متكررة منذ آخر ثلاثة اجتماعات. عندما كنا في كوبي وبعد كوبي، كنت أتوقع من مجلس الإدارة الذي قدمنا له هذه النصيحة أنه في حالة عدم إمكانية عملية الوساطة أو العثور على حل من خلال الوسائل التي وقع عليها اختيارهم حتى هذه اللحظة، فعليهم تقديم حلول أخرى لنا، بوسائل أخرى للوصول إلى حل مقبول. وقد شهدنا في العمليات الأخرى في ICANN مشاركة وسطاء دوليين مستقلين في بعض الأحيان. وأعتقد أن هذه مسألة خطيرة تتعلق بالفعل باستكشاف أساس نموذج أصحاب المصلحة المتعددين المجسد في ICANN للعثور بكل وسيلة على حل مقبول للطرفين. لذا، أتمنى أننا لا نزال في الوقت المناسب لتجنب ارتكاب الأخطاء. فلا يزال لدينا وقت للعثور على حل مقبول للجميع وأعتقد أننا يجب أن ندفع لاتخاذ هذه الخطوات هذا الاتجاه. شكراً.

ممثل سويسرا:

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، ممثل سويسرا. يسعدني أننا أجرينا النقاش اليوم. ونحن نجتمع مع مجلس الإدارة اليوم ولدينا بالفعل سؤال لهم حول الموضوع، لذا، أعتقد أننا سنسمع منهم غدًا أيضًا. وأعتذر عن تجاوز وقت استراحة القهوة، إلا أنها مسألة مهمة، ولدي بالفعل قائمة انتظار. ممثل أوروغواي، ويرجى الالتزام بالوقت.

ممثل أوروغواي: تويد دولة أوروغواي بيان دول منطقة الأمازون. ونعتقد أن هذا الموقف سيء بالنسبة لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين. كما نفهم أنه كان هناك غياب للنصيحة السابقة والسبب الذي ذكرته دول منطقة الأمازون. وهذا القرار سابقة ليست بالتأكيد ما نرغب فيه. ونتمنى أنه سيكون حلاً مختلفاً في مسألة المصلحة العامة هذه، كلجنة، وعضو في مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين هذا، علينا بالتأكيد تبسيط جهودنا بحيث يمكن الوصول إلى حل مقبول للطرفين من أجل احترام مصالح كافة الأطراف. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك ممثل الأوروغواي. لدي مفوضية الاتحاد الأوروبي بعد ذلك.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا. أولاً، أود أن أشكر ممثلي البرازيل وكولومبيا وبيرو ومؤسسة ICANN على التذكير بالتاريخ والتحديات في هذه القضية. وبصورة عامة، بالنسبة للأسماء الجغرافية التي ليها بعد خاص بالمصلحة العامة، نعتقد أن النقاش يجب أن يحدث بين مقدم الطلب والسلطات العامة المعنية مع الوصول إلى حل مقبول للطرفين وهي مغزى ما قائلته للجنة الاستشارية الحكومية في بيان أبوظبي. ويجب أن تتخذ هذه القرارات خلال إطار زمني معقول ويمكن أن يتطلب هذا كما ذكر خدمات وساطة من ICANN أو من جهات خارجية. وأعتقد أنه من الواضح أنه ليس هناك حل مقبول للطرفين يتم الوصول إليه في الحالة الحالية، لذا، بحد أدنى، يجب أن نلتزم ببيان أبوظبي، ونطلب من مجلس الإدارة توضيح كيف أخذوا الأمر بعين الاعتبار وكيف تمكنوا في رايهم من تسهيل التفاوض بين مؤسسة أمازون والوصول إلى حل مقبول للطرفين. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أشكركم، ممثل المفوضية الأوروبية. التالي لدي ممثل الأرجنتين.

شكراً. سأحدث باللغة الإسبانية، مع ملاحظة أن معظم الجلسة كانت باللغة الإسبانية، وهذا رائع. أود أن أعبر عن رغبة وفد الأرجنتين في العثور على حل مقبول للدول من خلال الحوار. وأريد أيضاً أن أعبر عن أن وفد الأرجنتين يبذل قصارى جهده منذ 2013 لدعم هذا الحوار. فقد حاولنا ونسقنا مجموعة عمل الأسماء الجغرافية في اللجنة الاستشارية الحكومية وحاولنا فهم المواقف المختلفة للدول والشركات ذات الصلة، من أجل تجنب الصراعات، ومحاولة إنشاء قواعد للمستقبل حتى تكون قواعد أوضح للأطراف وفي هذا المسعى، تفادي الصعوبات التي قد يتعرض لها مقدمي الطلبات أو الدول. وقد استثمر وفد الأرجنتين الوقت والجهود لدعم هذا الحوار. ونحن ننسق الآن مجموعة العمل بخصوص مسار العمل بشأن الأسماء الجغرافية فيما يتعلق بالجولات المستقبلية لنطاقات المستوى الأعلى العامة وقد أوضحنا بالتأكيد أنه ليس واضحاً كيفية العثور على حل من المواقف المختلفة. حيث يجب مراعاة كافة هذه المواقف. وجهة نظر المؤسسة ووجهة نظر الدول والمجتمعات، لكننا نؤمن بالحوار والحلول المقبولة لجميع الأطراف. شكراً.

ممثل الأرجنتين:

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً. معي كل من البرتغال ثم ممثل الولايات المتحدة.

شكراً، وصباح الخير. سوف أتحدث بالبرتغالية. هذه مسألة تتعلق بالمصلحة العامة. وهي السياسات التي يجب عدم اعتمادها من الشركات الخاصة. فهناك سوء فهم كبير في ICANN لما هي السياسة العامة. وهذا هو سبب اعتقادي أن القانون الدولي يجب مراجعته والتشاور بشأنه أكثر إلا أنه بالنسبة للحكومة البرتغالية للأسف، فقد خدم أسلوب أصحاب المصلحة المتعددين المصالح الخاصة وليس المصالح الحكومية أو العامة. لذا، فنحن نحتاج لنموذج أكثر ديمقراطية ومستوى أعلى من الالتزام. وهذه هي الآثار التي

ممثل البرتغال:

اختارتها ICANN ويجب ألا ننظر في الشركات. على الجانب الآخر، ليس نطاق AMAZON مسألة مبدأ. فقد كان واضحًا أن AMAZON. يجب ألا يتم تفويضها إلى شركة خاصة إلا أن AMAZON. قوية للغاية، وهذه مسألة يجب أن ننظر فيها على نطاق المستوى الأعلى العام. فهناك العديد من المناقشات التي جرت طوال السنوات، ولا تشارك العديد من الدول في المناقشات لأنهم يقولون أن هذه مسألة منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون وليست مسألة مبدأ. واليوم، تخص المسألة AMAZON. إلا أنها يمكن أن تصبح في المستقبل خاصة بمنطقة أخرى في آسيا أو أوروبا. لذا، فهي مسألة مبدأ يجب أن تشارك فيها كافة الحكومات. وهذه لحظة نقاش فيها منشور اللجنة رفيعة المستوى. وهي مسألة كانت دائمًا معلقة. AMAZON، أعني، في هذا النقاش على مستوى العالم. ويجب أن نتذكر دائمًا هيكل أصحاب المصلحة المتعددين الذي يجب أن تشارك فيه كافة الحكومات. وهذا شيء أود أن أذكركم به. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: لدينا الولايات المتحدة بعد ذلك.

شكرًا جزيلًا. لقد استمعت باهتمام كبير المواقف التي عبر عنها مختلف الزملاء. وقد شاركت في هذه المسألة لمدة 7 أو 8 سنوات عندما كان يجري وضع الدليل وبعد ذلك حتى نصيحة دربان. وأعتقد أنني أرى نفسي في موقف لم يتم فيه اتباع نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. وسنتفق مع أولغا والزملاء من المفوضية الأوروبية في أن الحوار مهم. ونعتقد أن الجلسة مع مجلس الإدارة هذا الأسبوع يمكن أن تقدم توضيحات بخصوص القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة ولكن في هذه النقطة، لا يمكن للولايات المتحدة دعم إجراء أو طلب يؤدي إلى مزيد من التأخير للتقدم. كما نشجع من لديه مخاوف من متابعة العملية علمًا بأن حكومة كولومبيا قدمت طلب إعادة نظر. ويجب أن تطرح مواصفة المصلحة العامة للتعليق العام ونتطلع لأن نرى بدء عملية التعقيبات العامة. هذا هو موقفنا في الوقت الراهن. شكرًا.

ممثل الولايات المتحدة:

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك ممثل الولايات المتحدة، وشكرًا لكل من شارك مع اعتذاري عن تجاوز الوقت، لكنني أعتقد أنها كانت مسألة مهمة وكان من المهم سماع الجميع. لذا، بهذا، ننتهي من النقاش حول AMAZON. وأود أن أدعو الزملاء من المنظمة الداعمة للأسماء العامة للحضور معنا في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية المشترك.

[نهاية النص المدون]